تأثير الصراعات والأزمات العربية على فاعلية الدور المصري في أفريقيا

أ. عزة بدر أنور أحمد الهلالي

باحثة دكتوراه – قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة - جامعة أسيوط

Azza.elhelaly@aun.edu.eg

أ.د إسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية

عميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة لكليــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثمانون – مارس ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الهلالي، عزة بدر أنور أحمد، مقلد، إسماعيل صبري، محمد علاء عبد الحفيظ (٢٠٢٤). تأثير الصراعات والأزمات العربية على فاعلية الدور المصري في أفريقيا. ***المجلة العلمية لكلية التجارة***، جامعة أسيوط، العدد ٨٠، ١٨٥-٢١١.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg

تأثير الصراعات والأزمات العربية على فاعلية الدور المصري في أفريقيا

أ. عزة بدر أنور أحمد الهلالي
أ.د إسماعيل صبري مقلد ، أ.د علاء عبد الحفيظ محمد

المستخلص العربي

احتلت القارة الأفريقية دورًا بارزًا في التأثير على الأمن القومي المصري، ومن ثم فإن اتساع خريطة الفاعلين من الدول المنخرطة في القارة مثل تهديدًا كبيرًا وتقويضاً للدور المصري في مواجهة هذه المخاطر؛ ذلك لما لها من دور في تعزيز الضغوط في ظل تعدد الأجندات الإقليمية، والدولية، وهو ما أسهم في تقليل مساحة حركة، وتأثير، وفاعلية السياسة الخارجية المصرية، وبالإضافة إلى ذلك عملت هذه التدخلات على فرض أعباء فيما يتعلق بالموارد المخصصة؛ لتحقيق المصالح المصرية، ونتيجة لحالة عدم الاستقرار التي تتميز بها بعض الدول العربية داخل القارة الأفريقية، تزايدت في هذا الإطار مجموعة من التحديات الأمنية، مثل: انتشار التنظيمات المتطرفة ،ومشكلات الهجرة غير الشرعية، واللجوء، ومن هنا يمكن في هذا البحث تناول الصراعات، والأزمات الداخلية في بعض الدول العربية الأفريقية، وهي الأزمة السودانية[1] ، والأزمة الليبية ،الأزمة التونسية، والأزمة الصومالية، تم تناول البحث الجهود المصرية في إنهاء الأزمات العربية داخل القارة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، ليبيا، تونس، الصومال، السودان.

[1] الأزمة السودانية موضوع البحث والتحليل في الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٣م حتي عام ٢٠٢٠م، وليست الأزمة الراهنة المندلعة (في أواخر أبريل ٢٠٢٣)؛ نظراً لانتهاء الدراسة، وتقديمها للنشر قبل اندلاع الأزمة الراهنة.

The Impact of Arab Conflicts and Crises on the Effectiveness of Egypt's Role in Africa

Miss.Azza Badr Anwar Ahmed Elhelaly

Azza.elhelaly@aun.edu.eg

Prof. Ismail Sabry Makled, Prof. Alaa Abdel Hafeez Mohamed

Abstract:

The African continent has played a significant role in influencing Egypt's national security. Consequently, the expanding roster of stakeholders, including countries involved on the continent, represents a major threat to Egypt, undermining its role in confronting these risks. These stakeholders have played a role in increasing pressure amidst the diversity of regional and international agendas, which has reduced the space, movement, and effectiveness of Egypt's foreign policy. Moreover, these interventions have imposed burdens regarding resources allocated to achieve Egyptian interests. Consequently, the instability in some Arab countries within the African continent has led to a range of security challenges, such as the spread of extremist organizations and problems related to illegal migration, asylum, and refugees. Therefore, this research discusses the internal conflicts and crises in some Arab countries in Africa, such as the Sudanese, Libyan, Tunisian, and Somali crises, as well as the efforts made by Egypt to end Arab crises within the African continent.

Keywords: national security, Libya, Tunisia, Somalia and Sudan

مقدمة:

تعددت التوجهات الفكرية التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا وقضاياها، وقد شهدت السياسة الخارجية المصرية مراحل مختلفة صعودًا وهبوطًا تجاه أفريقيا، منذ إعلان قيام الجمهورية في مصر عام ١٩٥٦م وحتى الآن، وعند النظر إلى السمات العامة التي أثرت في هذه المحددات، وتأثير خريطة التفاعلات والقضايا التي شهدتها بعض الدول العربية التي تقع داخل القارة الأفريقية؛ سنجد أن هذه القضايا بالطبع تؤثر دائما على فاعلية الدور المصري في أفريقيا.

إن أولويات القضايا العربية الأفريقية تختلف من حين إلى آخر، وإن هذا الاختلاف يتطلب قدرًا كبيرًا من المرونة من جانب السياسة الخارجية المصرية؛ ذلك ضمن إطار تفاعلها مع القضايا التي ترتبط بدول القارة، ومن ثم خريطة التفاعلات الإقليمية، والدولية التي تدور حولها.

مشكلة البحث:

تحتل القارة الأفريقية دورًا بارزًا في التأثير على الأمن القومي المصري، ومن ثم فإن اتساع خريطة الفاعلين من الدول المنخرطة في القارة يمثل تهديدًا كبيرًا وتقويضاً للدور المصري في مواجهة تلك المخاطر؛ ذلك لما لها من دور في تعزيز الضغوط في ظل تعدد الأجندات الإقليمية، والدولية، وهو ما يسهم في الحد من مساحة حركة، وتأثير، وفاعلية السياسة الخارجية المصرية، وبالإضافة إلى ذلك ستعمل هذه التدخلات على فرض أعباء فيما يتعلق بالموارد المخصصة؛ لتحقيق المصالح المصرية، ويسبب حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها بعض الدول العربية الأفريقية ، فقد تزايدت التحديات الأمنية التي تواجهها، مثل: انتشار التنظيمات المتطرفة ،ومشكلات الهجرة غير الشرعية، واللجوء، كما أن اتساع نطاق الصراعات داخل أقاليم القارة المختلفة (منطقة الساحل، والصحراء، ومنطقة شرق أفريقيا، ومنطقة شمال أفريقيا وحوض البحر الأحمر) أسهم في تنامي هذه الظواهر، وانتشارها؛ بصورة امتدت تأثيراتها السلبية إلى الأمن القومي المصري.

الأسئلة البحثية:

١. ما الأزمات، والصراعات العربية الأفريقية التي تؤثر على الدور المصري في أفريقيا؟
٢. ما الموقف المصري من هذه الصراعات، والأزمات؟ وما الجهود المصرية للحل؟

وبناءً على ذلك سيتم في هذا البحث تناول الصراعات، والأزمات العربية الأفريقية ثم التطرق بعدها إلى البحث في تأثير الأزمات العربية الأفريقية على الدور المصري في أفريقيا.

أولاً: الصراعات، والأزمات الداخلية في بعض الدول العربية الأفريقية:

لاشك أن الصراعات والأزمات الحالية التي تمر بها بعض الدول العربية، التي تقع داخل القارة الأفريقية، والتي تعد من أكثر المناطق في العالم فقراً، وأقلها نمواً، وأشهرها في مجال الصراعات، والنزاعات وخاصة النزاعات الداخلية التي قد تأخذ شكل حروب أهلية، وصراعات مسلحة، وانقلابات عسكرية، ومنها: الأزمة الليبية، والأزمة السودانية، والحرب الأهلية في الصومال ،والأزمة التونسية؛ هذه الصراعات، والنزاعات قد تكون في الدولة الواحدة، أو مع بعض جيرانها، وتتعدد مصادر تهديد الأمن القومي المصري، فهناك مصادر داخلية، وأخرى خارجية، وهناك مصادر تهديد أساسية، وأخرى ثانوية أو محدودة الأهمية، ومن مصادر التهديد الخارجية تلك التي تأتي من بعض دول الجوار؛ الأمر الذي يجب معه وضع أمن الحدود في الاعتبار، ومتابعة كل التطورات في دول الجوار، ودراسة نتائجه على الأمن القومي للدولة، ومصر ليست بعيدة عن ذلك، حيث تشهد الحدود المصرية مع دول الجوار تطورات تحمل الكثير من المخاطر والتحديات التي تتصاعد من آن لآخر بما يهدد الأمن القومي المصري؛ الأمر الذي يتطلب من الدولة المصرية تركيز اهتمامها على هذه التطورات ووضع الخطط الأمنية المناسبة لمنع تصاعد تهديدها، ومن هنا فإنه سوف يتم تسليط الضوء على بعض الأزمات التي تهدد الأمن القومي المصري، والدور المصري في أفريقيا (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٣) ،وذلك على النحو الآتي:

١. الأزمة السودانية:

لا تعد المرحلة الانتقالية التي بدأت في السودان مع سقوط الرئيس عمر البشير في ابريل من عام ٢٠١٩ هي الأولى للبلاد في المرور بمراحل الانتقال السياسي؛ حيث تتسم خريطة القوى السياسية السودانية بقدر كبير من التعقيد والتشابك، لكن يمكن رصد أربعة لاعبين رئيسين مشاركين في إدارة المرحلة الانتقالية هم، المؤسسة العسكرية ، وقوات الدعم السريع ، والحكومة المدنية بقيادة عبد الله حمدوك ، والفصائل المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر ٢٠٢٠ . (منتصر حامد ،٢٠٢١، ص ٧٦)

تشير الأزمة السودانية إلى أن الشراكة الموسعة التي جمعت اللاعبين الأربعة السابق ذكرهم، إنما جاءت لأسباب فرضتها الظروف في غياب أساس قوى من التوافق بشأن المبادئ الحاكمة، والإجراءات الانتقالية السودانية، الذى عرض هذه الشراكة لاضطرابات متوالية منذ البداية، رغم وجود جانب إيجابي، وهو الطابع السلمى الذى سمح للمرحلة الانتقالية بالاستمرار على الرغم من شدة الأزمة التي تشهدها البلاد بعد الإطاحة بحكومة عبدالله حمدوك، أما الجانب السلبي لهذا الموقف، فيتمثل في ظهور الخلافات العميقة بين الشركاء الرئيسين في مهام الحكم الانتقالي، وداخل كل مكون تشكل أسباباً لعرقلة إتمام الانتقال أو الدفع به في مسار الانتكاس حتى بعد إجراء انتخابات وإتمام نقل السلطة لهيئات دائمة جديدة. (أحمد أمل محمد، ٢٠٢٢ ص١٢١)
وتتمثل أبرز المتغيرات التي تسببت في الأزمة بالسودان، في الآتي:

٢. استمرار الخلافات بين المكونات المختلفة:

يمر السودان بحالة من عدم استقرار؛ نتيجة الخلافات الحادة بين القوى السياسية، والمؤسسة العسكرية، لا سيما بعد تأجيل عملية الحوار السياسي في البلاد، بين المؤسسة العسكرية، وقوى الحرية والتغيير، والقوى المدنية، والحركات المسلحة، التي وقعت اتفاق السلام في ٢٠٢٠، وهي العملية التي بدأت في يناير ٢٠٢٢ ، وأفرزت آلية ثلاثية بعد مشاورات، ومحادثات، وورش عمل مع القوى السياسية؛ بهدف حل الأزمة السياسية في البلاد، وطرحت الآلية الثلاثية أربع قضايا للنقاش، وهي: الترتيبات الدستورية، وتحديد معايير لاختيار رئيس وزراء وحكومة، إلى جانب برنامج عمل يتصدى للاحتياجات الضرورية للمواطنين، وتحديد جدولة زمنية لعملية للانتخابات (صلاح خليل، يوليو ٢٠٢٢ ص٨٩).

٣. تصاعد حدة الضغوط الاقتصادية:

في ظل هذا الانسداد السياسي؛ تعاني البلاد من واقع اقتصادي لا يقل خطورة عن الوضع السياسي، إذ إن تعثر العملية السياسية كان له دور مهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، في الفوضى السياسية الراهنة، فإن هناك خللاً هيكلياً قاد إلى اتساع نطاق الفساد الذي كان له جذوره مع النظام السابق، وهو الفساد الذي اتسع نطاقه ليشمل قطاعاً واسعاً من النخبة السياسية (أحمد أمل، ٢٠٢٢، ص١١٢).

٤. تفاقم المشكلات الأمنية:

بالإضـافة إلـى الاضـطرابات الاجتماعيـة الناجمـة عـن سـوء وتـدهور الأوضـاع الاقتصـادية، مـا يـزال السـودان أسـير التنـاحر بـين مكوناتـه، وأقاليمـه، يفـاقم مـن حـدة هـذه الصراعات العجز الذي أظهرته الدولة في إدارة العملية الانتقالية، وبدلاً عن إظهار هيبة الدولـة، مـا تـزال المصـالحات القبليـة تـتم وفقـاً للأعـراف القبليـة، وعلـى الـرغم مـن أن هـذه المصالحات لعبت دوراً مهماً في تحقيق السلم الاجتماعي في إقليم دارفور المضطرب في بعض الأحيان، فإنها ـ أيضاًـ فشلت في الكثير منها، ويعود ذلك إلى ضعف الاهتمام بالمجتمعات الريفية، والقبلية. (منتصر حامد ،م .س .ذ، ص ٧٧)

١. الأزمة الليبية :

بعد مجموعة الثورات، والتغيرات السياسية التي ضربت عدداً من الدول العربية عام ٢٠١١ ؛ بدءاً من تونس ثم مصر حتى وصلت إلى ليبيا ؛ عندها ثار الشعب الليبي لتغيير الواقع السياسي للدولة الليبية على غرار تونس ومصر قبلها إلا أن قوة نظام معمر القذافي وإصراره على التمسك بالسلطة، ومجابهة الثوار بالمقاومة العسكرية، فضلاً عن دخول عناصر مندسة لتأجيج الصراع، الذي منح فرصة للتدخل الخارجي بذريعة حماية الشعب الليبي، وخاصة الولايات المتحدة التي انتظرت الفرصة المناسبة لإسقاط حكم معمر القذافي، وبعض من دول الخليج؛ الأمر الذي حول ليبيا إلى ساحة تنافس تارة، والصراع تارة أخرى، للتدخلات الخارجية؛ مما انعكس ذلك على سوء الأوضاع في ليبيا بعد عدة سنوات من التغير في كافة النواحي .

وكان الحكم المطلق للعقيد معمر القذافي لبلاده دام اثنين وأربعين عاماً منذ انقلابه على الملك إدريس السنوسي في عام ١٩٦٩ وحتى عام ٢٠١١ فأوجد نظام قمع لا مثيل له بعدم قبوله التعددية السياسية؛ فلم يكن هناك أي حزب سياسي يذكر سواء في السلطة أو المعارضة متبعاً اللجان الشعبية بحجة إعطاء الحكم للشعب فوضع يده على ثروات البلاد الذي استند طوال مدة حكمه على نظام حكم بني على قواعد قبلية تعتمد على الموارد النفطية الكبيرة. (ميادة على حيدر ، حيدر عبد الله، ٢٠١٩، ص .٩٠٩-٩١٠)

عاشت ليبيا الغنية بالنفط في حالة من الفوضى منذ حركات الربيع العربي عام ٢٠١١ ، وشن الناتو لضربات عسكرية داخل ليبيا، والتي أطاحت بالقذافي في عام ٢٠١١، وفشلت محاولات بناء دولة ديمقراطية بعد سقوط القذافي، ودخلت ليبيا في حرب أهلية جديدة بين الحكومات المتناحرة منذ عام ٢٠١٤ مع انتشار الحركات الراديكالية كتنظيم داعش وبعض الحركات المتطرفة دينياً، وأصبحت الدولة الليبية خارج السيطرة مع غياب القانون، كما أصبحت ليبيا بوابة عبور رئيسة للهجرة غير الشرعية بالنسبة للمهاجرين من القارة الأفريقية الذين يرغبون في الوصول إلى أوروبا، ومنذ عام ٢٠١٤م، اندلع القتال

المسلح بين مراكز القوة السياسية المتنافسة في شرق وغرب ليبيا، وتحديداً بين إدارة طرابلس المعروفة باسم حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج، وإدارة طبرق التي انتقلت إلى المدينة الشرقية، بعد ذلك عينت حكومة طبرق المشير خليفة حفتر لقيادة الجيش الوطني الليبي، وقد تدخلت القوى الخارجية بشكل متزايد في الحرب الأهلية الليبية؛ للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية المهددة؛ بتقديم الدعم إلى حكومة الوفاق الوطني؛ وكان في مقدمتهم تركيا وقطر وإيطاليا، وهم من كانوا يعدون أقرب حلفائها.

وكان الجيش الوطني الليبي قد حظى بدعم روسيا ومصر والإمارات والسعودية له، وبدرجة أقل من فرنسا والأردن، وقامت الأطراف الأجنبية بتزويد ليبيا بالأسلحة والطائرات بدون طيار، متجاهلة حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا، وأرسلت روسيا قوات إلى ليبيا وتم تجنيد متطوعين سودانيين للقتال إلى جانب الجيش الوطني الليبي، وكذلك قامت تركيا بإرسال مجندين سوريين مع جنودها للدفاع عن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس (Ismail Zitouny ,2020) ،وكان الاعتماد الشديد على الاقتصاد القائم على البترول، وتقلباته العالية، وعدم صلابة الهياكل الاقتصادية الليبية مع مقاومة الاصلاح والتغيير؛ لذلك ضعف النظام الاقتصادي الليبي؛ مما أسهم في زعزعة استقرار النظام السياسي، وخسارة الاقتصاد الليبي المعتمد على الصادرات وعائدها؛ إلى ما يقدر ٢٩٢.٢ مليار دينار ليبي خلال الفترة من ٢٠١١: ٢٠١٥؛ ما يعادل ٢١٦ مليار دولار أمريكي؛ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي (United Nations Beirut, 2020,p.2).

٢. الأزمة التونسية :

تعد تونس إحدى دول شمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط، والتي يُشهد لشعبها بثورته على الاستبداد، وعلى مدار تاريخها شهدت تونس الكثير من الثورات، كانت بعضها مذهبية مثل: الثورة على الدولة العلوية، وبعضها سياسية، وكثيرا ما كانت تلك الثورات تمتد لتشمل معظم دول المغرب العربي؛ ففي عام ١٨٨١ عندما خضعت دولة تونس للحماية الفرنسية انفجرت المقاومة الشعبية، وتأسست أول حركة سياسية منظمة عام ١٩٠٧ ، وتأثرت بحركة تركيا الفتاة، ثم ظهر الحزب الدستوري التونسي خلفاً لحزب تونس الفتاة. (سالي يوسف، ٢٠١٦)

وفي مارس عام ١٩٥٦ حصلت تونس على استقلالها، وتولى الرئيس الحبيب بورقيبة الحكم كأول رئيس لتونس التي استكملت استقلالها عام ١٩٦٣ بإجلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت، وفي ٧ نوفمبر عام ١٩٨٧ تولى الرئيس زين العابدين ابن علي مقاليد السلطة وفقا لأحكام الدستور، وكانت قد تمت المصادقة على أول دستور للجمهورية التونسية في عام ١٩٥٩، وعلى الرغم من تضمن مواد هذا الدستور للكثير من المواد التي تضمن حياة كريمة للمواطنين، وتكفل حرية الفكر والتعبير، وحرية المعتقدات، وحرية

التنقل، فإن ذلك نادراً ما كان يطبق في الواقع وهو ما دفع الشعب التونسي إلى الثورة، والمطالبة بضرورة توفير الحريات المنصوص عليها في الدستور، وإجراء الإصلاحات السياسية الضرورية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونجحت الثورة في إجبار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، على التخلي عن السلطة ، إن ما حدث في تونس لم يكن وليد اللحظة، وإنما كان له الكثير من المؤشرات التي عزّزت التوقع بقرب حدوث الانفجار، بالإضافة إلى بلوغ الظلم، والفساد أقصى الدرجات، وكان من أبرز تلك المؤشرات:- (على عبده محمود، الهيئة العامة للاستعلامات رئاسة الجمهورية)

١. اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجة الواقعة بالشمال الغربي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي كان يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم، ومنها شعار" يا زين تلفّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا"؛ في إشارة واضحة إلى استياء التونسيين من نظام الحكم في بلادهم.
٢. اندلاع احتجاجات، ومواجهات دامية في عام ٢٠١٨ في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا بصورة سلمية مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث عدد من الضحايا بين صفوف المتظاهرين، وسجن العشرات من المتظاهرين إثر محاكمات جائرة.
٣. اندلاع مظاهرات، ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب؛ احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا، والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية؛ بسبب سياسة التهميش التي اتبعتها الحكومة التونسية في ذلك الوقت .
((على عبده محمود، الهيئة العامة للاستعلامات رئاسة الجمهورية م .س .ذ)

٣. الأزمة الصومالية :

خلافا للكثير من القوى الأفريقية ، فإن الغالبية العظمى من الصوماليين ينتمون إلى سلالة عرقية واحدة متجانسة، كما أن جميعهم مسلمون، ويتشاركون اللغة والثقافة نفسها، ومع ذلك، فإن واحدة من أعنف الحروب الأهلية في أفريقيا نشبت في هذا البلد منذ أكثر من عقدين؛ كان للصومال قبلها حكومة مركزية عاملة حتى الإطاحة بالديكتاتور الراحل الجنرال محمد سياد بري في عام ١٩٩١، لقد عانى الشعب الصومالي من القمع والعنف الذي طال أمده على أيدي حكامه، وعاشوا في ظروف قاسية في ظل الحقبة السابقة على وصول العسكريين إلى الحكم، والتي امتدت من عام١٩٦٠ حتى ١٩٦٩ ، وخلالها فشلت مؤسسات الدولة في هذه المرحلة المبكرة، في تلبية توقعات الناس، كما ازداد الفقر،

وتـدهور الأمـن، فضـلا عـن انتشـار الفسـاد، والمحسـوبية فـي الأجهـزة الإداريـة للدولـة الصومالية. (عزة هاشم ، ٢٠١٨، ص: ١١٥)

وتبع ذلك استيلاء النظـام العسكري علـى السلطة فـي (أكتوبر) ١٩٦٩، واستخدمت حكومـة سـياد بـري أسـلوب القتـل العشـوائي، وحـرق القـرى، والتعـذيب كـأدوات لإحكـام سيطرتها على الحكم، واستخدمت الفصائل المسلحة الأساليب نفسها، ونتيجة للحرب الأهلية التي اندلعت في الصومال، فقد مئات الآلاف من الصوماليين أرواحهم؛ ممـا اضـطر الكثير منهم للنزوح فـي الـداخل، والخـارج، وكـان لهذه الحـرب الأهليـة الصـومالية أسباب متعددة ومعقدة من سياسية واقتصادية وثقافية ونفسية، كما لعبت جهات خارجيـة، وداخليـة مختلفـة أدوارًا مختلفـة خـلال مراحـل النـزاع المختلفـة، أن الأسـباب الجذريـة للصـراع الصـومالي كانت على النحو الآتي : Afyare Abd Elalem and Dr Abdullah Barise,٢٠٠٦))

١. التنافس على الموارد، والصراع على السلطة .
٢. الدولة القمعية، والإرث الاستعماري.
٣. الهوية والعشيرة المسيسة ، ووفرة الأسلحة .
٤. الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل .
٥. تأثير الثقافة الصومالية التي تجيز استخدام العنف.

لكـن العامـل الأكثـر أهميـة الـذي أدى إلـى نشـوب صـراعات الميليشـيات العشـائرية وإدامتهـا كـان التنـافس علـى السـلطة، والمـوارد، كمـا تـوحي الأدبيـات فـي هـذا المجـال، والـذكريات الجماعيـة للصـوماليين ، كمـا أن العشـائر الصـومالية كثيـراً مـا تقاتلـت علـى الموارد، وبخاصـة المياه، والماشية، والرعـي حتـى من قبل أن تصـبح الصـومال دولـة ذات سيادة. (Ibid, Abd Elalem and Dr Abdullah Barise Afyare)

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أبعاد أساسية للأزمة الصومالية، وهى: (شادي عبد الوهاب منصور ،٢٠٢١ ، ص.١، ٣).

١. الصدام بين رئيسي الدولة والحكومة: حيث احتدمت التوترات بين الرئيس محمد عبد الله محمد الملقب بـ" فرماجو"، ورئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، عندما أعلن الرئيس فرماجو تعليق صلاحيات رئيس الوزراء محمد حسين روبلي لتعيين وفصل المسؤولين، وهو الأمر الذي رفضه الأخير، معللاً ذلك بعدم قانونية هذا القرار.
٢. أزمة تأجيل الانتخابات: لم يتمكن الصومال من إجراء الانتخابات، التي كان من المقرر عقدها في نوفمبر ٢٠٢٠، كما أن الموعد الثاني لإجرائها في فبراير ٢٠٢١؛ لم يتم الالتزام به كذلك، وتسبب ذلك في اندلاع مواجهات عنيفة في مقديشو بين القوات الموالية للحكومة، والقوات التابعة للمعارضة.
٣. خلاف مقديشو مع رؤساء الولايات: تتعدد أبعاد الصدام بين الطرفين، سواء على المستوى السياسي، أو الاقتصادي؛ فمن الناحية السياسية، يرى رؤساء الأقاليم أن

الحكومة الصومالية تقوم باستبعادهم من القرارات السياسية المصيرية، فضلا عن استبعادهم من عملية مراجعة الدستور، وهو ما أدى إلى فشل المؤتمر الوطني الخاص بمراجعة الدستور.

ومـن الناحيـة الاقتصـادية، والإداريـة، يـتحفظ رؤسـاء الأقـاليم علـى طريقـة تعامـل الحكومة المركزيـة مـع ملف الثروات، وتقاسم عائدات الثروات الطبيعيـة بينهمـا، وتواجـه الدولة الصومالية دوامة من الاضطرابات السياسية؛ بسبب الصراعات المتكررة بين النخب الصـومالية، سـواء علـى المسـتوى الـوطني، أو المسـتوى الإقليمـي، وهـو مـا سـوف يتضـح خـلال الانتخابـات المقبلـة، والتـي توجد شـكوك حـول إمكانيـة انعقادهـا، مـدى قـدرة النخـب السياسـية علـى تنحيـة خلافاتهـا فـي سـبيل الحفـاظ علـى الدولـة الصـومالية.(" Somalia Goob joog ,"formally registers first political parties in 50 years News, ٢٠١٧)

تأثير الأزمة الصومالية على الأمن القومي المصري:

تمثـل التنظيمـات الإرهابيـة فـي الصـومال تهديداً خطيـراً للأمـن القـومي المصـري، خاصة حركة الشباب الصومالي الذراع العسكرية لنظام المحاكم الإسلامية التي أعلنت عن نيتها عن تأسيس الدولـة الإسـلامية فـي القرن الأفريقي، ووجـود تلك الحركـة كـان الذريعـة الرئيسـة لتـدخل كثيـر مـن الـدول فـي الصـومال، بـدعوى تقـديم الـدعم للحكومـة الصـومالية لاستعادة سيطرتها على الإقليم، وهو ما مهد لنفوذ قوي لتلك الدول في ظل غياب مصري شبه تام عن القارة الأفريقية على مدار الثلاثة عقود الماضية؛ الأمر الذي أضر بشدة بالأمن القومي المصري؛ مما دفع مصر إلى التمركز في أحد جزر باب المندب، كما أنشأت قيادة الأسطول الجنوبي في ٢٠١٧م، ثم الإعلان عن إنشاء قاعدة بحرية في حلايب، و ذلك في إطار السعي المصري إلى تأمين حضور عسكري قوي منافس للحضور العسكري للدول الأخرى، ولكن لا تزال مصر تفتقر إلى النفوذ الاقتصادي في القارة الأفريقية. (نيرمين محمد توفيق ، ٢٠١٨،ص ص: ١٣٢- ١٣٣)

وقد أكدت وزارة الخارجية المصرية على الأهمية الخاصة التي توليها مصر لأمن واستقرار الصومال، لاسيما في ظل موقعه الاستراتيجي المُطل على مدخل البحر الأحمر، وخليج عدن؛ الأمر الذي يؤكد على أن استقرار الصومال، وسلامته، ودعم قدرته على مواجهـة التنظيمـات الإرهابيـة جـزء لا يتجـزأ مـن أولويـات الأمـن القـومي المصـري، كمـا أتاحت اللقاءات بين الصومال ومصر مناقشة عدد من مجالات التعاون الثنائي، بالإضافة إلى تقييم الأوضاع الأمنية في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي بشكل عام، وسبل دعم دور عملية حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. (أماني الطويل، ٢٠١٨، ص: ٩٨).

ثانياً: الجهود المصرية في إنهاء الأزمات العربية داخل القارة الأفريقية:

كان للصراعات العربية التي تنشب داخل القارة الأفريقية تأثيرها الواضح على الدور المصري في القارة الأفريقية، وأهمية بالغة خاصة بعد حدوث الكثير من المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي أوجدت جملة من الأزمات والصراعات بالدول العربية الأفريقية وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى توجيه اهتمامها نحو السعي إلى إنهاء تلك الصراعات، والأزمات، وسوف يتم التركيز على تحليل الدور المصري في بعض الأزمات العربية على النحو الآتي :- (أبو بكر محمود أحمد إسماعيل، ٢٠١٨، ص٣٥)

١. الدور المصري في إنهاء الأزمة السودانية :

شهدت العلاقات المصرية-السودانية نموًا مطردًا خلال السنوات الست الأخيرة، وخاصة منذ سقوط نظام الإنقاذ بقيادة الرئيس السابق عمر البشير في ١١ إبريل ٢٠١٩ بعد انتفاضة شعبية اندلعت في ديسمبر ٢٠١٨، وبعد فترة من التذبذب في العلاقات بين البلدين صعودًا وهبوطًا؛ حيث سعت السلطة الانتقالية الجديدة إلى التخلص من إرث سياسة الإنقاذ الخارجية التي تورطت في دعم الإرهاب، واستضافة العناصر الإرهابية؛ مما أوقع البلاد في عزلة دولية انتهت به إلى وضعه على القائمة السوداء الأمريكية، وملاحقة البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب خلال الصراع في دارفور، والتوجه نحو الاندماج في المجتمع الدولي، وتبني سياسات خارجية، قائمة على مبدأ المصلحة المتبادلة، وعلى مفاهيم الاستقلال والندية بعيدًا عن السياسة الخارجية والتوظيف السياسي للعلاقات لصالح فئة معنية، وقد انعكس ذلك على مسار العلاقات المصرية السودانية؛ حيث انخرطت القاهرة إيجابيًا في ترتيبات المرحلة الانتقالية على مستويين؛ خارجي تعلق بجهودها لرفع ضغوط الاتحاد الأفريقي –الذي كانت ترأسه مصر حينها- على المجلس العسكري الانتقالي لتسليم السلطة لحكومة مدنية؛ حيث استضافت قمة أفريقية مصغرة جمعت أحد عشر رئيس دولة؛ أسفرت عن تمديد المهلة التي حددها الاتحاد - آنذاك بخمسة عشر يومًا إلى ثلاثة شهور. (العباس عبد الرحمن خليفة، ٢٠١١)

أما على الصعيد الداخلي، فقد انخرطت مصر في اتصالات مكثفة مع أطراف العملية السياسية الفاعلين، وهم: المجلس العسكري، وقوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية؛ لتقريب وجهات النظر، وتجاوز الخلافات بينهم؛ تمهيدًا لانتخاب، حكومة مدنية، وفي هذا السياق استضافت مصر اجتماعًا بين قوى الحرية والتغيير والجهة الثورية في ١٠ أغسطس ٢٠١٩.

وقد تكللت جهود القاهرة بتوقيع اتفاق تقاسم السلطة بين المجلس العسكري وممثلي المعارضة في ١٧ أغسطس ٢٠١٩ بحضور مصري ممثل في شخص رئيس الوزراء، وبعدها انطلق البلدان نحو إقامة شراكة استراتيجية بينهما في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والتعليمية والدينية، على أسس جديدة تتجاوز سلبيات الماضي وتتطلع إلى تحقيق طموحات البلدين نحو المستقبل، جسدها حجم الزخم الذي شهدته العلاقات والتشاور والتنسيق الثنائي والاتفاق على تفعيل الآليات الواردة بالاتفاقيات السابقة وغيرها في كافة المجالات، وقد تعزز التنسيق الثنائي بشكل كبير في الفترة الأخيرة بمشاورات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين بما في ذلك زيارتا الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس أركان القوات المسلحة الفريق محمد فريد إلى الخرطوم، وبالمقابل زيارة وزيرة الخارجية السودانية مريم صادق المهدي، وزيارة رئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك على رأس وفد رفيع المستوى يتكون من وزراء الخارجية والإعلام والري والكهرباء والتجارة والصناعة والزراعة. (صلاح سمير البنداري، ٢٠١٨، ص٧٧)

تمثل السودان أهمية جيوستراتيجية بالغة بالنسبة لمصر؛ لكونه بوابتها إلى أفريقيا عامة والقرن الأفريقي، خاصة في ظل اتجاهها لتعزيز التعاون في دول القارة في مجالات التنسيق السياسي والأمني والعسكري، وتدعيم آليات مكافحة الإرهاب، والتعاون الاقتصادي في قطاعات التجارة والزراعة والصناعة والري وإقامة البنية التحتية والربط الكهربائي، كما يُعد أمن البحر الأحمر من القضايا المحورية في العلاقات بين البلدين؛ حيث تمتلك السودان حدوداً ممتدة على ساحل البحر الأحمر، وهي منطقة تشهد تنافساً من قبل القوى الإقليمية والدولية؛ لإقامة نفوذ سياسي وعسكري دائم لها هناك، لعل تقدم مساعي تركيا لإقامة قاعدة عسكرية على جزيرة سواكن بموجب اتفاقية وقعها الرئيس السوداني عمر البشير مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠١٧ أبرز مثال على ذلك، وهو أمر كان يمكن أن يشكل تهديدًا للأمن القومي المصري؛ لأنه يعني فتح جبهة؛ لدعم الإرهابيين على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي المصري، لكن المجلس العسكري الانتقالي أنهي العمل بالاتفاق ضمن إعادة صياغة أهداف وتوجهات سياسة بلاده الخارجية. (ماري ماهر، ٢٠٢١)

وعلى الرغم من هذه المؤشرات والتطورات الإيجابية المهمة على صعيد تطور العلاقات المصرية- السودانية، فإن تلك التطورات كانت تنطوي على تحديات مهمة تنبثق عن المعادلة السياسية السودانية الداخلية؛ إذا إن بعض النخب الإسلامية المتغلغلة داخل مفاصل الدولة السودانية كانت تقاوم هذا التقارب، وتعمل على دعم القوات غير النظامية التي يقودها زعماء قبائل من دارفور، مثل قوات الدعم السريع التي يقودها "حميدتي"، هؤلاء لهم بعض "الأفضال" على النظام السوداني في أحداث مايو ٢٠٠٨، وذلك عندما

نجحـوا فـي وقـف القـوات الـدار فوريـة المتمـردة علـى السـلطة المركزيـة عنـد مشـارف الخرطوم، فضلا عن أدوار أخرى لهم في جنوب غرب كردفان، وبطبيعة الحال، سوف تقاوم هذه القوات أي أدوار مستقبلية للجيش الوطني السوداني صاحب العقيدة القتالية الواضحة، ويتطلب هذا الأمر الاستعانة بالخبرات المصرية التي نجحت في تقليص تأثير تنظيم الإخوان المسلمين على الاقتصاد المصري، وخصوصاً الجهاز المصرفي، وذلك في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وكذلك إيجاد صيغ من التفاهم مع القوات السودانية غير النظامية تجنب السودان الدخول في مواجهات مسلحة، وكلا الإجرائين سوف يتطلب ضخ أموال خليجية لضمان هذا الأمر. (صلاح سمير بنداري، م. س. ذ، ص ٧٨)

أما على الصعيد الاقتصادي، فمن المتوقع مراجعة قرار وقف الواردات السودانية من مصر، وكذلك دعم عمليات التبادل التجاري، وتوسيع حجم المعاملات الاقتصادية، ودعم النقل عن طريق السكك الحديدية وتطوير هذا القطاع، ربما يكون من المتوقع مساهمة مصر في دعم البنية التحتية السودانية في الكثير من المجالات، لكن تبقى هناك عقبة التمويل، وهو أمر يمكن معالجته من خلال التمويل الصيني في إطار مخطط الحزام والطريق الذي رصدت الصين له مائة مليار دولار، خاصة أن هناك تقاربا بين الصين ودول الخليج في هذه المرحلة، ما يتطلب بلورة مبادرات مشتركة في كافة المجالات التنموية من جانب دولتي وادي النيل، ونخبه السياسية، والاقتصادية. (أماني الطويل، ٢٠١٨)

٢. **الدور المصري في إنهاء الأزمة الليبية :**

ما تقوم به مصر من جهود لتسوية الأزمة الليبية يرجع إلى الأهمية الاستراتيجية لليبيا بالنسبة للدولة المصرية؛ حيث يمكن التركيز على محورين في السياسة المصرية للتعامل مع الأزمة، المحور الأول والمتعلق بالأهمية الاستراتيجية لليبيا، و أهمية ما تمثله ليبيا بالنسبة إلى مصر من أهمية جيوستراتيجية، يقع على رأسها، الحدود الممتدة بين الطرفين، ومسئولية مصر عن تأمينها منفردة في ظل حالة عدم استقرار الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى موقع ليبيا في حوض البحر المتوسط؛ مما يجعل منها قاعدة لتوزيع الجيوش، وقيادة العمليات الحربية، وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها، وسهولة وسرعة نقلها إلى أي مكان. (مصطفى كمال، يوليو ٢٠١٨ ص١٩)

كما يمكن التأكيد على أن مصر تحاول التصدي لنفوذ التنظيمات الإرهابية المسلحة، خاصة مع تزايد التوقعات بتحول ليبيا إلى مركز بديل لنشاط تنظيم داعش، عقب هزيمته وانحساره وانسحابه من معاقل نفوذه في كل من سوريا والعراق، كما أن حالة الانقسام وعدم الاستقرار التي تسود ليبيا تجعلها بيئة مواتية لانتشاره، كما تعمل مصر على تأمين العمالة المصري والحفاظ عليها ، ومن ثم فإن استقرار ليبيا ووجود حكومة قوية بها

يعد ضمانة للأمن القومي المصري، هذا بالإضافة إلى سعي مصر لحل الأزمة الليبية؛ من أجل تعزيز دورها في أي تسويات سياسية داخل ليبيا، بما لا يضر بالمصالح المصرية. (محمد عاشور مهدي، ٢٠١١، ص-ص ٣٠:٢٥)

أما المحور الثاني فيتعلق بالجهود المصرية المبذولة لتسوية الأزمة الليبية؛ حيث يمكن تحديد الموقف المصري من الأزمة استنادا إلى ما ورد في خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في افتتاح أعمال القمة العربية بمدينة شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥، والتي أكدت على أن "استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا لا يشكل فقط أهمية قصوى بالنسبة لمصر لاعتبارات الجوار الجغرافي، والصلات التاريخية القديمة، وإنما المنطقة العربية ككل بسبب تشابك التهديدات الأمنية، ووحدة الهدف والمصير، فضلًا عن الاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين في مواجهة ما تشهده الساحة الليبية من تطورات، وتنامي خطر الإرهاب" .(مصطفى كمال، م. س. ذ، ص١١٤)

ويمكن هنا، الإشارة إلى المبادئ الحاكمة؛ لدعم مصر للعملية السياسية في ليبيا، التي أعلنها وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال كلمة مصر في اجتماع اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى حول ليبيا في أديس أبابا في ٨ نوفمبر ٢٠١٦، والتي تمثلت في:

١. أهمية توحيد الجهود والمحافظة على سلامة العملية السياسية والاتفاق السياسي في ليبيا كأساس لضمان التزام الجهود الدولية، والإقليمية، بالإطار العام للعملية السياسية الجارية.
٢. أهمية توافق العملية السياسية مع تطلعات الشعب الليبي مع عدم فرض أي ترتيبات أو اتفاقات رغما عنه، وعلى نحو يساعد على استعادة مؤسسات الدولة الليبية بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة التي لها حق استخدام القوة لفرض الأمن مع تفكيك وتسريح كافة الميليشيات المسلحة.
٣. تأمين حيادية كافة الجهود المبذولة لدعم العملية السياسية؛ حيث يتم إدانة أي طرف يفسد العملية السياسية الجارية، وتشجيع كافة الأطراف للقيام بواجباتهم لتنفيذ الإتفاق السياسي.

كما ترى مصر أن الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد لتسوية الأزمة الليبية، ولذا يجب تكاتف كافة الأطراف الإقليمية، والدولية ذات العلاقة؛ لدعم جهود الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ اتفاق الصخيرات. (خالد حنفي علي، ٢٠١٤، ص٥٣)

٤. حرص مصر على تثبيت دورها في الملف الليبي - الذي يعد من ثوابت أمنها القومي- الذي يرتكز في هذه المرحلة على عدة قواعد أساسية تتوافق مع مقتضيات الأمن القومي المصري، والمصالح الوطنية الليبية، ومع مقتضيات القانون الدولي؛ وأولها ضرورة إزالة كافة أشكال الوجود العسكري الأجنبي من الأراضي الليبية، بما في ذلك المرتزقة، والميليشيات، والقوات الأجنبية، وكذلك التوقف عن التدخل في الشأن الليبي الداخلي، ودعم المسار السياسي والاقتصادي والعسكري الليبي، وفقًا لمخرجات مؤتمري برلين ١ و٢، وقراري مجلس الأمن ٢٥٧٠ و٢٥٧١، وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتقديم كافة أشكال الدعم للقطاعات الاقتصادية والأمنية الليبية، وشهد عام ٢٠٢٠ عددا

من التحولات التي عززت المخاوف من ارتداد ليبيا إلى مربع الانقسام والصدام؛ فبعد بضعة أشهر من منح مجلس النواب ثقته لحكومة الوحدة الوطنية (مارس ٢٠٢١)، تصاعد الخلاف بين المجلس والحكومة حول الكثير من الملفات، ومن بينها تسمية وزير الدفاع، واعتماد الميزانية؛ وصولًا للقوانين المنظمة للانتخابات العامة؛ مما تسبب في إفشال عقد الانتخابات في موعدها المقرر في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١.

ومع بداية عام ٢٠٢٢ شهدت ليبيا خلافاً حول السلطة التنفيذية، فضلا عن الجدل المستمر بين مجلسي النواب والدولة حول القوانين الانتخابية ، وأصبح المشهد الليبي متأزما في كافة أبعاده، التنفيذية والتشريعية والدستورية والأمنية، وفي أبريل ٢٠٢٠ دعت مصر لاجتماع ممثلي مجلسي النواب والدولة الليبيين؛ حرصا منها على تقريب الفرقاء، وقد حصدت تلك الدعوة دعمًا إقليميًا ودوليًا كبيرًا، استهدفت المبادرة المصرية "لم الشمل" وتوحيد المؤسسات الليبية، وضمان عدم إقصاء أي طرف من الحوار، بالإضافة لوضع ترتيبات تضمن استقلال مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، وعدم تعطيل عملهم، وألا تُهدر ثروات الليبيين على الميليشيات، إلى جانب تحييد التدخلات الخارجية، ووضع خطة تدريجية لإجراء الانتخابات، وغيرها من الملفات المستهدف حلها لتأمين استقرار المشهد الليبي . (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)

٥. تمثل التهديدات القادمة من الحدود الغربية لمصر عبر ليبيا واحدة من مصادر التهديد المتصاعد للمصالح الوطنية المصرية خاصة أن ليبيا تمر مثل باقي دول ما يسمى بالربيع العربي بمرحلة "ما بعد الثورة"، وهي المرحلة التي تشهد حالة من عدم استقرار والتغير العشوائي على الأصعدة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومع استمرار الوضع الداخلي في ليبيا على ما هو عليه، بل وتدهوره على كافة الأصعدة يوماً بعد يوم، إلا أن القلق المصري والإقليمي والدولي من الوضع في ليبيا بدأ يتزايد، خاصة في تأثير هذا الوضع المتأزم على الدول المجاورة لليبيا وعلى الوضع الإقليمي في شمال غرب إفريقيا بصورة عامة فمن ناحية هناك مشكلة أمن الحدود، والتي تشكل ضلعاً أساسياً في التهديدات الأمنية لدول الجوار، سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار، التنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء وأبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوف العام من الربط الإقليمي بين هذه التنظيمات و تنظيم "داعش" في كل من سوريا والعراق، بالإضافة إلى المتمردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر. (زياد عقل، ٢٠١٤)

ولعبت مصر دوراً قويا في هذه الأزمة، ومن ذلك :(الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)

١. لمصر دور قوي في مارس ٢٠١٤؛ حيث التقى وزير الخارجية، نبيل فهمي، على هامش الاجتماع الوزاري الدولي بشأن دعم ليبيا برئيس الحكومة الليبية د. علي زيدان بمشاركة وزير خارجيته محمد عبد العزيز، وقد تمت مناقشة العلاقات الثنائية المصرية الليبية وكيفية حماية أمن ورعاية المصريين المقيمين في ليبيا.
٢. في أبريل ٢٠١٤،استقبل وزير الخارجية نبيل فهمي ، د. طارق متري - الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - في القاهرة ، وبحث الجانبان المستجدات على الساحة الداخلية الليبية ، وفي أكتوبر ٢٠١٤، قام عبد الله الثني رئيس وزراء ليبيا بزيارة لمصر، استقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي، وخلال اللقاء أكد رئيس الوزراء الليبي على أهمية أن تواكب جهود مصر في تحقيق استقرار في ليبيا جهود أخرى لإعادة الإعمار.
٣. في يوليو ٢٠١٥، قام محمد الدايري وزير خارجية ليبيا بزيارة لمصر؛ حيث التقى وزير الخارجية سامح شكري، وبحث الجانبان تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا.
٤. في مايو ٢٠١٦، قام فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء الليبي بزيارة لمصر، استقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة تفعيل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين البلدين وزيادة التنسيق المشترك وتبادل زيارات الوفود الرسمية والشعبية؛ بهدف تعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات، وفي إطار مساعي مصر للعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية؛ استضافت القاهرة سلسلة من الاجتماعات؛ بهدف تحقيق الوئام السياسي بين أبناء الوطن الواحد. (أماني الطويل، م .س. ذ)
٥. في يناير ٢٠١٧، قام الفريق محمود حجازي رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأعضاء اللجنة المصرية المعنية بالشأن الليبي بزيارة لليبيا، استقبله المشير خليفة حفتر القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية، وفي أغسطس ٢٠١٧، قام المشير خليفة حفتر والوفد المرافق له بزيارة لمصر، وقامت اللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي برئاسة الفريق محمود حجازي رئيس الأركان باستقباله ، وفي نوفمبر ٢٠١٩ ،قام غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا بزيارة لمصر، حيث استقبله سامح شكري وزير الخارجية... وبحث الجانبان مستجدات الأوضاع على الساحة الليبية، كما ناقشا مسار التحضيرات لعقد مؤتمر برلين حول ليبيا . (أحمد عليبه ،٢٠٢١)
٦. في يناير ٢٠٢٠،استقبل د. على عبد العال رئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي، وشارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في فعاليات قمة "مؤتمر برلين حول ليبيا"، وذلك تلبية لدعوة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وبمشاركة عدد من رؤساء الدول الإقليمية، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن

الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، إضافة إلى طرفي النزاع في ليبيا هدف المؤتمر إلى التوصل لوقف دائم لإطلاق النار، وإطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة تفضي إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ، وتشكيل حكومة موحدة ، وفي يونيو ٢٠٢٠،أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحفي عقده مع قائد الجيش الليبي، المشير خليفة حفتر، ورئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، بالقصر الرئاسي في القاهرة، عن مبادرة سياسية باسم "إعلان القاهرة"، تمهد لعودة الحياة الطبيعية إلى ليبيا، محذرًا من التمسك بالخيار العسكري لحل الأزمة الليبية. (News, 2022 ٢١٨)

٧. تأكيد الرئيس السيسي أن الحل السياسي هو الطريق الوحيد لحل الأزمة الليبية، وتقوم هذه المبادرة على أساس احترام كافة القرارات الدولية بشأن وحدة ليبيا ،وفي يوليو ٢٠٢٠، قام وفد من المجلس الأعلى لشيوخ وأعيان القبائل الليبية بزيارة لمصر ،لمناقشة سبل الخروج من الأزمة في ليبيا... وقد عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي لقاءً مع الوفد، تحت شعار "مصر وليبيا.. شعب واحد ومصير واحد".

٨. وفي سبتمبر ٢٠٢٠، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي المستشار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي والمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، وقد أثنى الرئيس عبد الفتاح السيسي على الجهود والتحركات التي قام بها المستشار عقيلة صالح لدعم المسار السياسي وتوحيد المؤسسات التنفيذية والتشريعية في ليبيا، كما أشاد بموقف المؤسسة العسكرية بقيادة المشير حفتر في مكافحة الإرهاب والتزامه بوقف إطلاق النار، مناشداً كافة الأطراف الانخراط في مسار حل الأزمة الليبية المنبثق من قمة برلين برعاية الأمم المتحدة و "إعلان القاهرة"، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من أجل تحقيق استقرار المنشود في ليبيا. (أحمد عليبه، ٢٠٢١، م. س .ذ)

٣. الدور المصري في إنهاء الأزمة التونسية :

شهدت العلاقات المصرية ـ التونسية تقاربا كبيرا بعد الثورات، وشهدت تطورات خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، بعد نجاح ثورة ٣٠ يونيو وانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسا لمصر والذي يسعى دائما إلى تطوير العلاقات المصرية العربية والدولية والإقليمية بعد فترة عدم استقرار السياسي الذي شهدتها مصر، وكذلك بعد انتخاب الباجي قائد السبسي رئيسا لتونس، الذي تعهد بتطوير العلاقات الثنائية مع مصر، مؤكدا أن مصر تشكل حجر الزاوية في العلاقات العربية، ويجب أن تبقى كذلك، وبعد انقطاع دام خمس سنوات، انعقدت اللجنة المصرية ـ التونسية المشتركة برئاسة رئيس الوزراء السابق إبراهيم محلب ونظيره التونسي الحبيب الصيد في سبتمبر ٢٠١٥ في العاصمة تونس، بهدف تعزيز التعاون المشترك بين البلدين. (الهيئة العامة للاستعلامات)

أما على المستوى الاقتصادي، فتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين نموًا مستمراً؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري ٣١٧ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٤ مقارنة

بـ٢٢٦ مليون دولار فـي ٢٠١١ و ٢٦٥ مليـون دولار فـي ٢٠١٠، ويصـب حجم التبـادل التجاري ـ حاليا ـ لصالح مصر، ولم يتأثر سلبا بثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وفى سبتمبر ٢٠١٥ ،تم الاتفاق على توقيع عدد ١٦ مذكرة تفاهم، وبرنـامج تنفيـذي للتعـاون بـين مصـر وتونس، إضافة إلى محضر اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للجنة العليا المشتركة بين البلدين، كما تم الاتفاق على تمديد العمل بعدد من الوثائق الموقعة سابقاً لأعوام جديدة ، وقد خلقت الثورات نوعاً جديداً من العلاقات بين مصر وتونس، وهي العلاقات الشعبية، ويبدو جليـا مـدى تـأثر الشـعب التونسـي بالشـعب المصـري، ومـدى تـأثير المتغيـرات السياسـية المصرية على نظيرتها في تونس، والتونسيون دائما مـا تتجـه أعينهم صـوب القـاهرة علـى كل الأصعدة، سياسيا، رياضيا، وثقافيا. (سالي يوسف،٢٠١٦)

الموقف المصري تجاه الأزمة التونسية:

إن الموقف الرسمي المصـري تجـاه أحداث تـونس يتفق مـع قواعد القـانون الـدولي؛ بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وأبدت مصـر استعدادها لتقديم كافـة أشـكال الـدعم للدولـة التونسية؛ وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الدولة التونسية ومكتسباتها والحفاظ على بنيان مؤسسـاتها، ودعت مصـر الفرقـاء التونسيين إلـى الحفـاظ علـى دولـتهم، وعـدم تمكين أعداء الدولة من إسقاطها، وعبرت الدولـة المصـرية عن ثقتهـا فـي القيـادة التونسية؛ وعـن استعدادها لدعمها؛ هادفة من ذلك بث الطمأنينة لدى التونسيين بأن هناك دعما عربيا للدولـة التونسية من أكبر دولـة عربيـة هـي مصـر، كمـا طالبـت مصـر بالتأييد العربـي علـى كافـة الأصـعدة السياسية والاقتصـادية والصـحية والاجتماعيـة للدولـة التونسـية؛ لمسـاعدتها علـى تجاوز أزمتها. (أحمد عبد العظيم، ٢٠٢١)

وأكدت وزارة الخارجية المصرية على نقطتين أساسيتين هما:

١. حرص مصر على دعم تقديم دعمها الكامل للاستقرار في تونس؛ والإجراءات المتخذة في سبيل تحقيق هذا استقرار.
٢. التأكيد على احترام مصر لإرادة الشعب التونسي؛ وعدم التدخل في الشأن التونسي الداخلي؛ انطلاقا من أن شعب تونس هو صاحب الحل والعقد والقرار السليم في تقرير مصير دولته". (أحمد عبد العظيم، م. س .ذ)

الدور المصري في إنهاء الأزمة الصومالية :

يرجع اهتمام مصر بالأزمة الصومالية إلى كون الصومال عامل استقرار وتوازن في منطقة القرن الأفريقي في إطار استراتيجية تأمين العمق الحيوي لمصـر؛ بتـأمين البحـر الأحمر، وتـأمين الملاحـة إلـى قنـاة السويس، (محمد عبد المؤمن عبد الغني، ٢٠١١)؛ حيث عملت مصر على إبعاد الصومال عن دائرة التدخلات الأوروبية بعد نيل الاستقلال، لكن مصر تعرضت لعدة عوامل قللت من مساعدتها للصومال كان من بينها؛ تبني إثيوبيا للكثير

مـن الإجـراءات التـي قيـدت حركـة مصـر فـي هـذا المجـال. (أبو بكر محمود أحمد إسماعيل، ٢٠١٨، ص،٣٩ م. س .ذ)

عبرت سياسات الدولة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي منذ عام ٢٠١٤، وكذا المباحثات التي جرت بين الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس حسن شيخ محمود؛ عن حدوث تحولات كبيرة في نمط وطبيعة تفاعل مصر مع قضايا المنطقة؛ إذ انتقلت مصر من فكرة الاهتمام بملف واحد هو ملف الأمن المائي إلى تبني مقاربة شاملة تضع في الحسبان كافة التحديات والمتغيرات التي تواجه المنطقة، وذلك من منطلق أن تلك التحديات كانت تهدد الأمن القومي المصري بصورة أو أخرى.

وضمن هذا السياق، بدأت الدولة المصرية تنظر إلى الصومال بوصفه شريكًا استراتيجيا مهما في مواجهة تحديات منطقة القرن الأفريقي؛ وذلك بحكم الأهمية الجيوسياسية، والاستراتيجية الكبيرة للصومال، فضلا عن العلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين ، و أكد الرئيس "السيسي" خلال المباحثات مع نظيره الصومالي؛ على دعم مصر لجهود مكافحة الإرهاب في الصومال، وعلى أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية، بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب الصومالي، وهو تأكيد كان يتماشى وثوابت السياسة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة، وهي الثوابت التي كان على رأسها أولوية تعزيز مفهوم الدولة الوطنية في المناطق المتأزمة، ودعم تماسك مؤسسات الدولة، في مواجهة تهديدات الفاعلين المسلحين من غير الدول، والحركات الإرهابية، وهي التهديدات التي كانت تقف وراء حالات عدم استقرار، وتمثل بيئة خصبة لتمدد الإرهاب، وتحول هذه الدول إلى ساحة للتنافس الدولي، والإقليمي. (محمد فوزي، ٢٠٢٢)

وتبرز أهم الخطوات المصرية في محاولة إنهاء الأزمة الصومالية في الآتي :

١. في ديسمبر ٢٠١٩، التقى وزير الخارجية المصري سامح شكري، وزير خارجية الصومال أحمد عيسى عوض؛ وذلك للتباحث حول علاقات التعاون الثنائي بين البلدين ، وتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية محل الاهتمام المشترك، وفي أبريل من العام نفسه ، قام أحمد عيسى عوض، وزير الخارجية الصومالي، بزيارة مصر، واستقبله وزير الخارجية سامح شكري، حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين، وغيرها من القضايا الإقليمية محل الاهتمام المشترك، كما وقع الجانبان على ثلاث مذكرات تفاهم تتضمن: إنشاء آلية للتشاور السياسي على مستوى وزيري الخارجية، وإنشاء لجنة مشتركة برئاسة وزيري الخارجية، والتعاون بين معهدي الدراسات الدبلوماسية في البلدين. (نيرمين محمد توفيق، ٢٠١٨، ص ١٣٥، م. س .ذ)
٢. في سبتمبر ٢٠١٧، وقع الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، بروتوكول تعاون مشترك مع محمد شيخ عثمان جواري، رئيس مجلس الشعب الصومالي؛ بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات المصرية الصومالية عبر

التعـاون والتنسـيق بـين الطـرفين؛ بمـا يـدعم المصـالح المتبادلـة، والقضـايا ذات الاهتمـام المشـترك للشـعبين المصـري والصـومالي ، وفـي أغسـطس ٢٠١٧، اسـتقبل الـرئيس عبـد الفتاح السيسي الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو؛ حيث بحث الرئيسان سبل دعم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وتقديم المساندة اللازمة لتحقيق التنمية والاستقرار في الصومال، وكذلك توفير الدعم اللازم في المجالات التعليمية، والدورات التدريبية، والرعاية الصحية في إطار الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، هذا إلى جانب مناقشة عدد من القضايا الإقليمية، والأفريقية، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب . (عزة هاشم، ٢٠١٨، م. س .ذ)

وفي مايو ٢٠١٧، شاركت مصر بوفد ترأسه المهندس شريف إسماعيل، رئيس الوزراء حينئذ، في مؤتمر لندن حول الصومال بالتعاون بين الأمم المتحدة، والحكومة الصومالية، والحكومة البريطانية؛ لبحث دعم استقرار والسلام في الصومال .

٣. في مارس ٢٠١٧، استضافت مصر الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال الدولية المعنية؛ بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية .

٤. في فبراير ٢٠١٧، شاركت مصر في مراسم تنصيب الرئيس الصومالي الجديد محمد عبد الله فرماجو، وفي أثناء مشاركته في مراسم التنصيب، التقى السفير حمدي سند لوزا، نائب وزير الخارجية للشئون الأفريقية، الرئيس الصومالي، و سلمه رسالة من الرئيس عبد الفتاح السيسي تضمنت دعوته لزيارة مصر، كما بحث الجانبان الأوضاع في الصومال، ومن أهمها موجة الجفاف التي عانت منها بعض المناطق الصومالية .

٥. في يوليو ٢٠١٦، التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، وذلك على هامش اجتماعات القمة الأفريقية التي عُقدت في كيجالي؛ حيث أكد الرئيس خلال اللقاء التزام مصر بدعم استقرار ووحدة الصومال ، ودعم تنفيذ خطة "رؤية الصومال ٢٠١٦"، من خلال تقديم المساعدة في تنمية الصومال، وبناء القدرات للكوادر هناك . (منى الشورى، ٢٠٢٢)

٦. في مارس ٢٠١٥ قام الرئيسَ الصومالي حسن شيخ محمود، بزيارة مصر لحضور القمة العربية في دورتها الـ ٢٦، واستقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي ، والتقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، على هامش أعمال اليوم الثالث لمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في مارس ٢٠١٥ أيضاً، حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال؛ حيث أعرب الرئيس الصومالي عن امتنانه لمواقف مصر الداعمة، والمساندة للشعب الصومالي، سواء من خلال مشاركتها الفاعلة والنشطة في جهود التسوية السياسية على الصعيدين الإقليمي، والدولي، أو من خلال برامج الدعم الفني التي تُقدم من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية .

٧. في ديسمبر ٢٠١٤ قام الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود بزيارة مصر، واستقبله الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبحث الجانبان آخر التطورات على الساحة السياسية الداخلية في الصومال؛ حيث استعرض شيخ محمود الخطوات الجارية وقتها؛ لبسط سيطرة الحكومة الصومالية على مختلف أنحاء البلاد، ومواجهة الميليشيات الإرهابية،

فضلاً عن إعداد دستور جديد للصومال وإرساء دعائم الدولة؛ تمهيداً لتحويلها إلى نظام فيدرالي قبل عام ٢٠١٦ .

٨. في يونيو ٢٠١٤ قام الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود بزيارة القاهرة لحضور حفل تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي، وأجرى خلال الزيارة لقاءً مع الرئيس السيسي، تناول بحث تعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطويرها (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢)

أسهمت مصر في حث القوى الدولية على دعم الدولة الوطنية الصومالية، وبناء المؤسسات بوصفها عضوًا فاعلًا في مجموعة الاقتصاد الدولية المعنية بالمشكلة الصومالية، ودعت كافة الأطراف الصومالية إلى الانتهاء من الانتخابات الصومالية البرلمانية والرئاسية التي تم تأجيلها مراراً؛ بسبب الخلافات المستمرة إثر انتهاء ولاية الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو؛ وصولاً إلى تولي الرئيس الحالي حسن شيخ في مايو ٢٠٢٢، وهو ما ظهر كذلك في استقبال رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي لرئيس الوزراء الصومالي محمد روبلي في أغسطس ٢٠٢١، وحضور مدبولي مراسم تنصيب الرئيس حسن شيخ في يوليو ٢٠٢٢ نقل فيها دعوة الرئيس السيسي نظيره الصومالي لزيارة القاهرة، كما استقبلت عدة مراكز بحثية في القاهرة الرئيس شيخ بوصفه مرشحاً للرئاسة الصومالية؛ لعرض وجهات نظره قبيل الانتخابات (عزة هاشم، ٢٠١٨ م. س .ذ)

تعتمد مصر على استراتيجية مجابهة الإرهاب بجانب الدعم الأمني إلى محاربة الأفكار المتطرفة، عبر بناء القدرات الصومالية من خلال التعليم والتدريب، فعقدت مصر والصومال برتوكولًا تعليميًا إلى جانب البعثات المصرية التعليمية؛ إلا أنه على الرغم من التقارب الذي كان قد أظهره فرماجو – الرئيس السابق للصومال – عند توليه الحكم بعقد لقاءات سياسية مع الرئيس السيسي عام ٢٠١٧، فأن سياسة البُعد عن المحيط العربي الأفريقي التي انتهجها، قد دفعته لإلغاء البروتوكول وإخلاء البعثات المصرية لمقراتها داخل المدارس عقب انتهاء فترة ولايته في ٢٠٢٠، فحاول رئيس الحكومة آنذاك محمد حسين روبلي، تحريك حالة الجمود الدبلوماسي مع القاهرة؛ خلال زيارته التي أسفرت عن زيادة عدد المنح الدراسية المصرية للصوماليين، والتعاون مع الأزهر الشريف؛ لنشر الفكر المعتدل، ومكافحة الأفكار المتطرفة، وشهد الجانبان المصري والصومالي في ٢٠١٩ توقيع ثلاث مذكرات تفاهم لوضع آلية للتشاور السياسي، وإنشاء لجنة مشتركة على مستوى وزيري الخارجية، هذا إلى جانب التعاون بين معهد الدراسات الدبلوماسية، وتوقيع بروتوكول تعاون بين مجلسي النواب للبلدين في ٢٠١٧؛ لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الثنائية. (رحمة حسن، ٢٠٢٢).

خاتمة:

شـهدت الحـدود المصـرية مـع دول الجـوار تطـورات تحمـل الكثيـر مـن المخـاطر والتحديات التي تتصاعد من آن لآخر بما يهدد الأمن القومي المصري؛ الأمر الذي تطلب من الدولة المصرية تركيز اهتمامها على هذه التطورات، ووضع الخطط؛ لتجنب تصاعد تهديدها، ومن ثم تم تسليط الضوء على بعض الأزمات التي تهدد الأمن القومي المصري، والدور المصري في أفريقيا، وشكلت الصراعات العربية التي تقع داخل القارة الأفريقية؛ تأثيراً على الدور المصري في القارة الأفريقية، وأهمية بالغة خاصة بعد حدوث الكثير من المتغيـرات علـى الصـعيدين الإقليمـي، والـدولي والتـي أوجـدت جملـة مـن الأزمـات والصراعات بالدول العربية التي تقع داخل القارة الأفريقية، والتي دفع الحكومة المصرية إلى توجيه اهتمامها بإنهاء تلك الصراعات، والأزمات.

المـراجـع:

المراجع باللغة العربية:

اسماعيل ،أبو بكر محمود أحمد (٢٠١٨). جهود مصر التاريخية فى إيجاد حلول للقضايا الأفريقية في النصف الثاني من القرن الأفريقي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف، المقالة ٥، المجلد ١، العدد (١).

البنداري ، صلاح سمير (٢٠١٨). مشكلة سد النهضة... وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية ودول حوض النيل العدد (١).

الشورى، منى (٢٠٢٢). جهود عملية التكامل الإقليمي لدول الجوار الإقليمي للصومال للحد من مشكلات القرصنة الصومالية- نموذجا ٢٠٠٨- ٢٠٢٠، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ،العدد (٩١)، إبريل ٢٠٢٢.

الطويل ،أماني (٢٠١٨). التقارب المصري السوداني ما يعنى ؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو ٢٠١٨ .

الطويل ،أماني (٢٠١٨). "مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمر"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للأبحاث والدراسات، العدد ٢١٢، المجلد(٥٣)

توفيـق ،نـرمين محمـد (٢٠١٨). كيـف تهـدد التنظيمـات الإرهابيـة الأمـن فـي القـرن الإفريقي؟"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للأبحاث والدراسات، العدد ٢١٢، المجلد (٥٣).

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، (٢٠١٣). الجوار الحدودي والأمن القومي المصري، حلقة نقاشية ،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ديسمبر ٢٠١٣
http://ncmes.org/ar/events/

الهيئـة العامـة للاسـتعلامات العلاقـات المصـرية التونسـية مصـر وأفريقيـا، الهيئـة العامـة للاستعلامات الهيئة العامة للاستعلامات ،(٢٠٢٢).

https://africa.sis.gov.eg/

المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، يونيو ٢٠٢٢

https://www.sis.gov.eg/Story/198569

الهيئة العامة للاستعلامات ، (٢٠٢٢). لماذا عاد مصر إلى الملف الليبي الشائك؟

https://www.218tv.net ٢٠٢٢ /٤/١٢

الهيئة العامة للاستعلامات ، (٢٠٢٢). مصر والصومال، موقع الهيئة العامة للاستعلامات رئاسة الجمهورية، مارس ٢٠٢٢

https://www.sis.gov.eg/Story/232359/

الهيئـة العامـة للاسـتعلامات ، (٢٠٢٢). مصـر والملـف الليبـي ، موقـع الهيئـة العامـة للاستعلامات رئاسة الجمهورية ،يونيو ٢٠٢٢

https://www.sis.gov.eg/Story

حامـد ،منتصـر (٢٠٢١). دور الفـاعلين غيـر الرسـميين علـي الأمـن القـومي السـوداني ،رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة كردفان ، السودان.

حسـن، رحمـة حسـن (٢٠٢٢). "مصـر – الصـومال : مقاربـة شـاملة ومصـير مشـترك" ، المرصـد المصـري للمركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاستراتيجية ، يوليو ٢٠٢٢

حيـدر، ميـادة و حيـدر، علـى عبـد الله (٢٠١٩): أثـر الصـراع الخليجـي فـي الأزمـة الليبيـة بعـد العـام ٢٠١١، المجلـة السياسـية والدوليـة ، الجامعـة المستنصـرية كليـة العلـوم السياسـية ، العـراق ، المجلـد ٢٠١٩، العـدد (٤١)، (٣١ ديسـمبر ٢٠١٩)

خليفـة، العبـاس عبـد الـرحمن (٢٠١١). العلاقـات السـودانية المصـرية بعـد الثـورة، مجلة البيان، العدد (٢٨٦)، ٣٠ أبريل ٢٠١١

خليـل، صـلاح (٢٠٢٢)." أبعـاد مختلفـة للأزمـة فـي السـودان"، دراسـة منشـورة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢٢

عبـد العظـيم ،أحمـد (٢٠٢١) . دبلوماسـيون: الموقـف المصـري تجـاه تـونس لـدعم الشرعية والاستقرار ويتفق مع القانون الدولي ،٢٠٢١/٨/٢

https://gate.ahram.org.eg/News/2883134.aspx

عبـد الغنـى ،محمـد عبـد المـؤمن (٢٠١١). مصـر والأزمـة الصـومالية منـذ سـقوط سياد برى حتى الانسحاب الإثيوبي

https://academia-arabia.com/ar/reader/2/16307

عقـل ،زيـاد(٢٠١٤). الأزمـة الليبيـة والتحـرك المصـري فـي ظـل الأبعـاد الاقليمية والدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx

علـي، خالـد حنفـي (٢٠١٤). " تـأثير الجماعـات الجهاديـة الليبيـة علـى الأمـن القـومي المصري"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، (العدد ٦٢)، يناير-مارس

عليبـه ، أحمـد (٢٠٢١). شـراكة اسـتراتيجية :مسـتقبل العلاقـات المصـرية الليبيـة، ٢٠٢١/٤/٢١

https://acpss.ahram.org.eg/News/17122.aspx

فوزى، محمد (٢٠٢٢). العلاقات المصرية الصومالية كركيزة للأمن القرن الأفريقي، المرصد المصري ، يوليو ٢٠٢٢

https://marsad.ecss.com.eg/71674

قنـاة٢١٢، (٢٠٢٢). لمـاذا عـادت مصـر إلـى الملـف الليبـي الشـائك؟ ٢٠٢٢/٤/١٢ https://www.218tv.net

كمال ،مصطفى كمال (٢٠١٨). مصر ومستقبل الأزمة الليبية : تعقيدات الداخل وجهود التسوية، دورية بدائل – مركز دراسات الأهرام السياسية والاستراتيجية، العدد (٢٩)، يوليو ٢٠١٨

مـاهر ،مـاري(٢٠٢١). شـراكة استراتيجية أبعـاد وآفـاق العلاقـات المصـرية السـودانية، المرصد المصري ، مارس ٢٠٢١

https://marsad.ecss.com.eg/52606

محمد ،أحمد أمل (٢٠٢٢). تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر، إبريل ٢٠٢٢

محمد، أحمد أمل (٢٠٢٢). قراءة اولية في الاتفاق السياسي الإطاري في السودان، مركز دراسات الأهرام السياسية والاستراتيجية، ديسمبر ٢٠٢٢

محمود، على عبده: الثورة التونسية الأسباب – عوامل النجاح – النتائج ، دراسة، الهيئة العامة للاستعلامات رئاسة الجمهورية، مصر

https://www.sis.gov.eg/Newvr

مهدي ، محمد عاشور (٢٠١١). " قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة "، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

منصور، شادي عبد الوهاب (٢٠٢١): "أزمات ثلاث: تصاعد التهديدات الأمنية لمستقبل الدولة الصومالية"، دراسة منشورة، الإمارات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،سبتمبر ٢٠٢١.

هاشم،عزة هاشم (٢٠١٨). "أزمة الدول الهشة في القرن الأفريقي.. الصومال نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٢١٢)، المجلد (٥٣).

يوسف ،سالي (٢٠١٦). العلاقات المصرية التونسية وثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، نوفمبر

https://democraticac.de/?p=39775

المراجع باللغة الأجنبية:

Goobjoog, (2018). "Somalia formally registers first political parties in 50 years", Goobjoog News, December 2017, http://goobjoog.com/english/somalia-formally-registers-first-political-parties-in-50-years/ , retrieved: 17/04/2018.

United Nations Beirut, (2020). Economic and Social Commission for Western Asia: Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary, United Nations Beirut.

Abd Elalem, Afyare and Barise, Abdullahi, (2006).The Somali Conflict: Root causes, obstacles, and peace-building strategies, Article in African Security Review · January 2006

Zitouny, Ismail: (2020). War in Libya: how did it start, who is involved and what happens next https://www.theguardian.com/world/2020/may/18/war-in-libya-how-did-it-start-what-happens-next